

# تحرك عاجل

**صحة مضرب عن الطعام عرضة لخطر شديد**  
علي العراس مضرب عن الطعام منذ 25 أغسطس/آب. وفهم بأنه في حالة حرجة ويحتاج إلى الرعاية الطبية المناسبة على وجه السرعة.

علي العراس مضرب عن الطعام منذ 25 أغسطس/آب، وعلمت منظمة العفو الدولية أن صحته قد تدهورت بصورة خطيرة. فقد أبلغت عائلته المنظمة أنه يعاني من ألم حاد في رأسه وكبده وكليتيه، وأنه نقل إلى العيادة الطبية للسجن على حمالة في 13 أكتوبر/تشرين الأول، لأنه لم يستطع الوقوف على قدميه. وقال العاملون الطبيون الذين فحصوه إنه بحاجة إلى أن ينقل إلى مستشفى، ولكنه لم ينقل بعد من سجن سلا، بالقرب من العاصمة المغربية، الرباط.

**يرجى الكتابة فوراً بالعربية أو الفرنسية، أو بلغتكم الأصلية:**

- لدعوة السلطات المغربية إلى ضمان عرض علي العراس فوراً على طبيب مؤهل لتوفير الحماية الصحية له طبقاً لأخلاقيات مهنة الطب، ولمبادئ السرية والاستقلالية والقبول القائم على المعرفة؛
- لدعوته إلى ضمان الحماية لعلي العراس من التعرض للمزيد من سوء المعاملة، وإصدار أمر بإجراء تحقيق سريع ومستقل ومحاييد في سوء المعاملة التي قال إنه قد تعرض لها في 19 سبتمبر/أيلول، وتقديم المسؤولين عن ذلك إلى ساحة العدالة؛
- لحضها على تنفيذ قرار "الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي" الصادر في أغسطس/آب 2013، والذي دعاها إلى الإفراج عن علي العراس فوراً، وعلى تقديم الجبر الوافي له.

**يرجى أن تبعثوا بمناشداتكم قبل 30 نوفمبر/تشرين الثاني 2015 إلى:**

المندوب العام لإدارة السجون وإعادة الإدماج

محمد صالح تامك

وزارة العدل

زاوية شارع العرعار و زنقة الجوز

حي الرياض، الرباط

المغرب

فاكس: +212 5 37 71 2619

طريقة المخاطبة: سعادة المندوب العام

وزير العدل والحريات

مصطفى الرميد

وزارة العدل والحريات  
وزارة العدل والحريات  
ساحة المامونية- ص. ب. 1015  
الرباط  
المغرب  
فاكس: +212 537 73 4725

**طريقة المخاطبة: معالي الوزير**

**وابعثوا بنسخ إلى:**

سفير بلجيكا إلى المغرب  
سعادة السفير فرانك كارويت  
4-6، شارع محمد الفاسي  
لا تور حسن  
10100 الرباط،  
المغرب  
فاكس: +212 5 37 76 70 03

**وابعثوا بنسخ كذلك إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدانكم. ويرجى إدراج  
العناوين الدبلوماسية التالية:**

الاسم، عنوان أول، عنوان 2، عنوان 3، رقم الفاكس، البريد الإلكتروني، طريقة المخاطبة،  
طريقة المخاطبة

كما يرجى التشاور مع مكتب فرعكم، إذا كنتم تعتزمون إرسال المناشدات بعد التاريخ المذكور  
أعلاه. وهذا هو التحديث الأول للتحرك العاجل UA 219/15. ولمزيد من المعلومات:

<https://www.amnesty.org/en/documents/mde29/2597/2015/en/>

# تحرك عاجل

## صحة مضرب عن الطعام في خطر شديد

### معلومات إضافية

علي العراس مضرب عن الطعام منذ 25 أغسطس/آب لدفع السلطات المغربية إلى الإفراج عنه، عقب سنتين من دعوة "الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي" (الفريق العامل) للأمم المتحدة إلى الإفراج عنه فوراً. حيث خلص الفريق العامل إلى أن إدانته قد استندت حصراً إلى "اعترافات" انتزعت منه تحت التعذيب. وإضرابه عن الطعام احتجاجاً كذلك على التأخيرات الطويلة في التحقيق الذي باشرته السلطات القضائية في مزاعم تعرضه للتعذيب، وكذلك على عدم توصل "محكمة النقض"، أعلى السلطات القضائية المغربية، إلى قرار في قضيته، بعد انقضاء ما يقرب من ثلاث سنوات على استئنائه الإدانة الصادرة بحقه.

وأخيراً، فإن علي العراس قد أعلن إضرابه عن الطعام للاحتجاج على الطريقة التي قال إنه عومل بها منذ يوليو/تموز 2015 فصاعداً من قبل رئيس الحرس في عنبر السجن المحبوس فيه. حيث أبلغ علي العراس عائلته بأن هذا قد منعه من رؤية طبيب السجن أو حتى الحصول على مواد النظافة الشخصية، وظل يناكفه بجلب وجبة طعام إلى زنزانته أثناء إضرابه عن الطعام. وطبقاً لعائلة علي العراس، نُقل رئيس الحرس، في سبتمبر/أيلول، إلى منصب آخر في السجن نفسه.

وعلي العراس معتقل في المغرب منذ 14 ديسمبر/كانون الأول 2010، عندما أُعيد قسراً من أسبانيا. وقد قال إنه احتجز بمعزل عن العالم الخارجي وعُذّب طيلة 12 يوماً في مركز اعتقال سري تابع "لمديرية مراقبة التراب الوطني" في تمارة. وقد كان موضوع التحرك العاجل UA 198/13 لمنظمة العفو الدولية فيما سبق،

<https://www.amnesty.org/en/documents/mde29/009/2013/en/>

ويقضي علي العراس فترة حكم بالسجن لمدة 12 سنة عقب إدانته بالمشاركة المزعومة في الجماعة الإجرامية المعروفة باسم "شبكة بلعيرج" وشراء أسلحة لها. واستندت المحكمة في إدانته إلى "اعتراف" قال إنه انتزع منه عن طريق التعذيب.

وأعلنت السلطات القضائية المغربية، في 21 مايو/أيار 2014، أنها تجري تحقيقاً في مزاعم تعذيبه، عقب يومين من إعلان "اللجنة المعنية بمناهضة التعذيب" التابعة للأمم المتحدة أن المغرب قد خرّق "اتفاقية مناهضة التعذيب" بالعلاقة مع علي العراس.

وخضع علي العراس لفحص طبي في نوفمبر/تشرين الثاني 2014 على مدى عدة أيام، دون وجود مراقب مستقل، كما اقترح محاموه، وكذلك منظمة العفو الدولية، كل على حدة. ولم يتلق محاموه تقرير الفحص الطبي بعد.

وكانت "لجنة حقوق الإنسان" التابعة للأمم المتحدة قد قررت، في يوليو/تموز 2014، أن أسبانيا قد خرقت التزاماتها بموجب "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية" بترحيلها علي العراس وتسليمه إلى المغرب، رغم تحذيرات الأمم المتحدة ومنظمة العفو الدولية. وطلبت من أسبانيا أن تقدم تعويضات كافية إلى علي العراس وأن تتخذ جميع التدابير الممكنة للعمل مع السلطات المغربية بغية ضمان معاملته معاملة حسنة في المغرب. وفي 2015، أعربت "لجنة مناهضة التعذيب" أيضاً عن بواعث قلقها بشأن تسليمه، ودعت أسبانيا إلى التحقيق في مزاعم تعذيبه. ويطلب علي العراس من السلطات البلجيكية منحه مساعدة قنصلية، الأمر الذي لم تفعله استناداً إلى جنسيته المزدوجة. وفي سبتمبر/أيلول 2014، أمرت "محكمة استئناف بروكسيل" السلطات البلجيكية بتقديم المساعدة القنصلية لعلي العراس. ولكن السلطات البلجيكية استأنفت القرار أمام محكمة النقض.

الاسم: علي العراس  
الجنس: ذكر

معلومات إضافية بشأن التحرك العاجل: UA: 219/15 رقم الوثيقة: MDE 29/2702/2015 تاريخ الإصدار: 19 أكتوبر/تشرين الأول 2015